شقائق

المرأة الأردنية والمشاركة السياسية

الأردن / متابعات :

إن محاولة التعرف على دور المرأة السياسي في الأردن، ومدى مشاركتها في الحياة السياسية، يعني التعرف على مشاركة المرأة في الجمعيات النسائية والأحزاب السياسية وفي مراكز صنع القرار، والمرأة زوجة السياسي.

وباستعراض واقع مشاركة المرأة الأردنية في الحياة العامة، فإننا نقف على الحقائق التالية:

لقد شاركت المرأة منذ بداية تأسيس الدولة بدور إيجابي في الحياة العامة، من خلال تأسيس الجمعيات النسائية في الأردن، والتي أخذت على عاتقها دوراً كبيراً في التوعية وتقديم الخدمات التعليمية والصحية والمساعدات المادية والعينية للأسر الفقيرة، فقد تأسست جمعية الاتحاد النسائي في بداية الأربعينيات، وشاركت في اجتماعات الاتحاد النسائي العربي العام الذي عقد في بيروت عام 1944.

وازداد عدد الجمعيات الخيرية النسائية ذات الأهداف المتعددة وشاركت المرأة في المؤتمرات والندوات على المستوى العربي والدولي، وكانت لها المشاركات السياسية تحت مظلة الجمعيات الخيرية وخاصة في الظروف التي مر بها الأردن بعد حرب 1948 وحرب 1967 رغم موارده القليلة .

وعندما منح حق الانتخاب للمرأة المتعلمة في عام 1955، تقدمت المنظمات النسائية في ذلك الحين بمذكرات تطالب بحق المرأة الأمية أسوة بأخيها الرجل الأمي.

كذلك شاركت المرأة في الأحزاب السياسية القومية واليسارية منذ الخمسينات، وخرجت في المسيرات لتطالب بحقوقها السياسية والاجتماعية ومناصرة كفاح المرأة الجزائرية والفلسطينية.

أما في المجال التعليمي فقد حققت المرأة الأردنية إنجازات كبيرة على مستوى التعليم والتعليم الجامعي، فقد فتحت أمامها أبواب الجامعة الأمريكية وكلية البنات في بيروت، وجامعة دمشق وبغداد والقاهرة وغيرها من الجامعات، بالإضافة إلى الجامعة الأردنية التي فتحت أبوابها عام 1964، وواكب ذلك توفر فرص العمل في دول الخليج مما عمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية للأسرة الأردنية، وكذلك ساهمت طفرة السبعينات الاقتصادية في تحسين فرص عمل المرأة الأردنية بشكل أكبر ولكن في مجالات محددة.

المحامية شذى ناصر في حوار صحفي :

قانون الأحوال الشخصية في اليمن ينتهك حقوق الأطفال

شذى ناصر

أثارت قضية الفتاة اليمنية الصغيرة "نجّود" إهتماماً واسعاً في البلدان العربية، بل وفي الصحافة الأوروبية وفيما يلي تعيد 14 اكتوبر نشر حوار نشره موقع (شفاف الشرق الأوسط) الذي يصدر باللغات العربية والانجليزية والفرنسية من باريس مع المحامية شذى محمد ناصر تعميما للفائدة .

ما هو وضع نجود بعد "الإفراج عنها"؟

- شذى ناصر: نجود لم تكن مسجونة في السجن أو المحكمة ولكنها كانت سجينة الزواج الذي فرض عليها، والحمد لله تعالى أنها حصلت على الطلاق وتحررت وانطلقت من جديد إلى عالم الطفولة والحرية، مثل العصفور الذي يحبس في القفص ويطلق أو يحرر فجأة من القفص.

من سيهتم بها؟

- شذى ناصر: في البداية طرح القاضي محمد القاضي، رئيس المحكمة، رأياً حكيماً وهو ضرورة أن تذهب الطفلة نجود إلى دار الرحمة (وهو عبارة عن مؤسسة خيرية تهتم بالأيتام) وهو مكان مناسب لرعاية نجود. وكان رأيي الشخصي متفقا مع رأي القاضي حتى تهتم بدراستها وتكون محاطة بالرعاية اللازمة. وأود أن أشير إلى أن اليمن لا يوجد فيها دار لإيواء حالة نجود ولذلك قمنا بترشيح (دار الرحمة). ولكن إدارة الدار أبلغتني بأنهم لا يستقبلون أي حالة في وضع نجود خصوصاً أنها ليست يتيمة، وقبولها سوف يعرض الدار لقبول حالات مماثلة، وهذا أمر ليس مقبولا.

وفي حالة الموافقة، هناك شرط من إدارة الدار وهو قبولها لدى الفرع في محافظة تعز! بالطبع، نجود أصرت على رفض الفكرة، ولم استطع فرض رأيي عليها وكذلك المحكمة لأنه لا يوجد نص قانوني يعالج هذه الحالة وهذا الوضع.

والسبب في طرح المحكمة رأيها (أن تذهب نجود إلى دار الرحمة) يعود إلى وضع أسرتها التي لا تستطيع أن تؤمن لها حياة مناسبة وترعاها بشكل مناسب فرب الأسرة. والد نجود ليس لديه دخل منتظم ثابت، وراتبه السابق كان مبلغاً قدره (15,000) ريال يمني وهو متزوج من امرأتين، والدة نجود وزوجة أخرى، ومستأجر منزلين. والأخطر من ذلك أنه أمّي لا يعلم ما هي نتائج أعماله وقراراته غير المدروسة، والمثال على ذلك نجود.

فوالد نجود لديه تسعة أبناء من الزوجة الأولى (والدة نجود) وعشرة أبناء توفوا، أي أن الإجمالي (19) طفلاً خلفتهم والدة نجود (المسكينة) ولا يوجد من الأحياء منهم من أكمل دراسته الجامعية أو لديه وظيفة ثابتة.

أما الزوجة الثانية، فقد خلفت خمسة أبناء تقريبا.

نجود طلبت من المحكمة أن تبقى مع خالها (شوعي سالم) لكونه طيبا، وقد ساند نجود وقام باستلامها وتعهد بالمحافظة عليها عندما لجأت إلى المحكمة. وهو الشخص الوحيد الذي كان رافضا لموضوع الزواج. وبالطبع بقيت معه لمدة حوالي أسبوعين فقط، ومع مطلع شهر مايو الحالي أبلغتني نجود أنها عادت إلى منزل والدها وكان وقوع الخبر بالنسبة لي كارثة.

هل ستتابع الدراسة؟

- شذى ناصر: نجود أبلغتني بأنها تابعت إجراءات عودة ملفها المدرسي وأنها استلمت الكتب الدراسية، وآمل فعلا أن تواصل دراستها.

هل هنالك جمعيات أو هيئات سترعاها وسترعى تعليمها؟

- شذى ناصر: لا توجد منظمات، أو جمعيات أو هيئات لرعاية نجود. والمخول شرعاً وقانونا لرعايتها هو السيد والدها. بالطبع، تلقيت بعض المكالمات الهاتفية من أشخاص يمنيين وأجانب يرغبون في رعاية نجود دراسيا، وكذلك رسالة الكترونية وعدة اتصالات من خارج اليمن، من ايطاليا والدنمارك وأمريكا، ومن بولندا من قبل السيد كميل حيدر لغرض تبنّي نجود. ولكنها رفضت فكرة السفر والبقاء خارج اليمن. وفي حالة موافقتها فهي تشترط سفري معها، وبالطبع أسرتها لن تسمح لها بالمغادرة هذا حسب تقييمي للموقف.

وبالطبع حاليا لم تستلم نجود أي دعم مالي وكل ما حصلت عليه هو مبلغ قدره حوالي (300000) ريال يمني فقط أي ما يعادل (1500) دولار من شخصين فاعلي خير يمنيين.

نجود قدمت مبلغ (50) ألف ريال يمني لوالدها للعلاج، و(50) ألفاً أعطتها لوالدها أيضا لدفع إيجار المنزل لمدة ثلاثة أشهر كانت متأخرة عليه. زوجها السابق تسلم مبلغا قدره (50000) مقابل الخلع، بقية المبلغ مصروف لها بنظري.

ما هو وضعها النفسي؟

- شذى ناصر: لم أستطع إخضاع نجود لفحص نفسي، ولكني أتمنى أن تقبل وأن أجد طبيباً أو طبيبة متفهمين ومتفرغين.

وحسب رأيي الشخصي، لا بد من إخضاعها لفحص نفسي، فلاشك بأنها أصيبت بصدمة وما يؤكد ذلك تفسيرها كيف كان يعاشرها الزوج السابق هامسة لي وللقاضي بأنه: (هل تصدقون أنه يقوم بخلع ملابسي ويقوم بأشياء مختلفة قليلة أدب؟) «قلة أدب» هكذا وصفت الزواج بتعبير بسيط من طفلة بريئة.

كانت تعبّر عن ذلك باستنكار شديد، وأتذكر كيف ارتسمت على وجهها علامات الغضب والاستغراب عندما أبلغتني أن زوجها منعها من اللعب وطالبها بتسليم نقودها التي استلمتها من أهلها!

على العموم، هل قضية "نجود" قضية تقاليد يمنية قديمة، أم هي قضية قانون حديث متخلف؟

- شذى ناصر: نعم هي تعتبر من التقاليد العريقة في اليمن، وبالذات في المحافظات الشمالية. أتذكر أن أحد الأشخاص التقليديين اتصل بي وابلغني بمثل شعبي معروف في اليمن وهو (بنت الثمان وعلى الضمان)! بنت 8 سنوات الزوجة إذا أضمنها للزوج! المتصل كان مستنكرا لحالة نجود وما رافقتها من تغطية إعلامية. سجّل لي أسماء شخصيات اجتماعية وسياسية وغيرها تزوجوا من صغيرات في سن مبكرة 8 سنوات، 10 سنوات، 12 سنة، 13، سنة 15 سنة!

ثقافة يمنية تقليدية منتشرة في معظم المناطق الشمالية من اليمن مثلها مثل التقاليد المختلفة: التحكيم، ذبح الثيران، أخذ الرهينة، إيواء القاتل لدى الشيخ (حماية القاتل). وهذا من وجهة نظري أعتبره أحد أسباب الحراك الجنوبي في اليمن لأن الجنوبيين يرفضون هذه التقاليد وهذه الثقافة السائدة في بعض المناطق الشمالية من اليمن .

لقد حدثت حالة مماثلة لنجود لكن قبل الثورة، ولكني أرفض أن تستمر بعد الثورة وقيام الوحدة.

بالطبع القانون (قانون الأحوال الشخصية النافذ) هو المرجعية القانونية لوضع نجود وسالي (وهذه طفلة أخرى عمرها 10 سنوات تزوجت قبل حوالي شهرين) وفرّت من منزل زوجها في مدينة حجة إلى منزل والدها في صنعاء، قابلتها، هي خجولة وترفض الحياة الزوجية، واستنكرت الزواج ووصفته بلغة وتعبير الطفولة بأنه "وقاحة"! . لم تفكر في الطلاق. والدتها أنكرت الهروب وبررت عودتها لكونها تسكن في منزل عائلة الزوج وزوجها لديه أخوة من ضمنهم أخ في سن سالي عندما يجتمعون يلعبون سويا، وهذا الأخ يقوم بضرب سالي فقررت العودة إلى صنعاء، وقرر الأب إبقاءها في منزله إلى أن يكمّل عقلها كونها بحسب تعبيره بدون عقل!

وهنا سؤال قمت بتوجيهه لوالدة سالي: لماذا قام والدها بتزويجها طالما وهي صغيرة وبدون عقل أو أن عقلها لم يكبر بحسب تعبيره، فردت "لا بد من الزواج"!

بالطبع سالي لا تفكر بالطلاق وربما سوف تفكر قريبا

هل صحيح أن القانون اليمني الحالي لا يتضمن أية عقوبات بحق المسؤولين عن مثل هذه الزيجات؟ أقصد الزوج، والأهل؟

- شذى ناصر: نعم صحيح لا يوجد أي نص قانوني في قانون الأحوال الشخصية أو قانون حقوق الطفل أو العقوبات يعاقب الأب أو الولي الشرعي في حالة عدم وجود الأب أو القاضي (الأمين) الشخص الذي يوثق عقد الزواج وكذلك الزوج .

هل كان القانون اليمني سابقاً (في الشمال) على هذا النحو؟ أم هل تمّ تعديله بعد حرب 94 ليصبح أكثر إجحافا؟

- شذى ناصر :النص القانوني هو قانون الأسرة رقم 3 لسنة 1978م في الجمهورية العربية اليمنية – المادة(19):-

"لا يصح تزويج الصغير دون بلوغه خمس عشرة سنة ولو قبل وليه ذلك وعقد ولي الصغير لها صحيح شريطة موافقتها عند الزفاف ولا يجوز الخلوة بها ولا زفافها ولا الدخول بها إلا إذا بلغت سنا لا تقل عن ست عشرة سنة هجرية على أن تكون صالحة للوطء."

قانون الأسرة رقم (1) لعام 1974م جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ينص على:

المادة (7):- يشترط في انعقاد زواج أن يتم الرجل (18) سنة والمرأة (16) سنة .

المادة (9):- لا يجوز إجراء عقد الزواج فيه تفاوت في السن يتجاوز عشرين عاما إلا إذا كانت المرأة قد بلغت من العمر خمسة وثلاثين عاما.

قانون الوحدة اليمنية الصادر في عام 1992م:-

المادة (15):- لا يصح تزويج الصغير ذكرا كان أو أنثى دون بلوغه خمس عشرة سنة.

المادة بعد التعديل في عام 1999م:- (بعد حرب 1994م)

المادة (15):-

"عقد ولي الصغيرة بها صحيح ولا يمكن المعقود له من الدخول بها ولا تزف إليه الا بعد أن تكون صالحة للوطء ولو تجاوز عمرها خمس عشرة سنة ولا يصح العقد للصغير الا لثبوت مصلحة."

ما هي المصلحة لحالة نجود وهل تحققت؟ وما هي المصلحة لحالة سالي في الزواج؟

- المصلحة هي الدراسة اكتساب العلم والمعرفة، حقهما في الحياة التمتع بالطفولة وتحقيق الأحلام.

المشرّع اليمني أعطى الحق في تقرير المصلحة للولي ولم يكلف المحكمة. وهذا الولي، في حالتي نجود وسالي، أمي عاطل فقير. وما خفي كان أعظم!

نجود حرمت من مواصلة دراستها وكذلك سالي لم تواصل دراستها بسبب الزواج والفقر.

البعض يحمّل "حزب الإصلاح" (الإخوان المسلمين) مسؤولية تراجع القانون اليمني بالنسبة لسن الزواج ومسائل أخرى. هل هذا صحيح؟ ومن هي الأحزاب المسؤولة عن إصدار مثل هذا القانون؟

- شذى ناصر: صدر قانون الأحوال الشخصية رقم (21) لسن 1992م بقرار جمهوري بعد قيام الوحدة اليمنية وأثناء الفترة الانتقالية، بواسطة ممثلي الحزب الاشتراكي اليمني (ممثلاً عن دولة الجنوب)، وهو حزب علماني، وممثلي "حزب المؤتمر الشعبي" (ممثلاً لدولة الشمال)، وهو حزب محافظ. وبالإمكان القول أن هذا القانون كان نوعا ما متقدما نسبيا عن القانون الذي صدر بعد حرب 1994م والذي تم بعد إزاحة الحزب الاشتراكي من الحكم الذي أصبح ممثلا بإئتلاف المؤتمر الشعبي وحزب الإصلاح (الحزب الاسلامي) اللذين خاضا الحرب ضد الجنوب. وبالطبع، بهذه التشكيلة الجديدة، أخذت بعض نصوص القانون اتجاها محافظا يستمد من تفسير البعض للشريعة الإسلامية.

وبالتالي لم يلقَ القانون الجديد (أي بعد الحرب) أي صعوبة في إصداره وإدخال تعديلات على الطابع العلماني السابق بحكم أنه، أي الإئتلاف الجديد، يمتلك الأغلبية المطلقة في مجلس النواب.

وهنا يمكن الإشارة إلى أن قانون الأحوال الشخصية الصادر في دولة الجنوب (اليمن الديمقراطي) ما قبل الوحدة أعطى المرأة في الجنوب حقوقاً متقدمة عما هو قائم في الدول العربية. وفقا لنصوص دستور (اليمن الجنوبي) نشير فقط إلى أن اليمن الجنوبي قد أقرت حق الشرع للمرأة في الطلاق، وتقييد الزواج بأكثر من زوجة.

ولهذا، يقولنا أن هذا القانون بعد الوحدة كان متقدما نوعا ما مقارنة بما كان في الشمال، وضرورة التوصل إلى صيغة وسطية في القانون للأخذ باعتبار الإئتلاف الثنائي بين موقفي الحزبين، موقف حزب الجنوب، وموقف الحزب الثاني (ممثل دولة الشمال). وهذا الاختلاف كان أحد أسباب الحرب (حرب صيف 1994م) ضد الجنوب لأنه كان يمثل مجتمعاً متقدماً. ولذلك، استغلت نهاية الحرب بإزاحة الحزب الاشتراكي اليمني ممثل الجنوب، بأن قام الحزبان المحافظان (حزب المؤتمر الشعبي وحزب الإصلاح) بإصدار القانون الجديد بعد الحرب.

وقد جرت محاولة من بعض الإسلاميين الموجودين في مجلس النواب لتعديل بعض نصوص قانون الأحوال الشخصية في إطار ما يسمى (بيت الطاعة)، بإعطاء الحق للزوج بإحضار زوجته (التي افترقت عنه) عبر طواقم الأمن لها ولوليها إلى بيت الطاعة!

ولحسن الحظ، تم التراجع عن مشروع التعديل هذا بسبب المعارضة الشديدة التي واجهها من منظمات حقوقية ونسائية.

هل هنالك مطالبة بتغيير قانون الأحوال الشخصية المعمول به في اليمن الآن؟

- شذى ناصر: نعم هنالك مطالبة بتغيير بعض النصوص القانونية. آمل ألا تواجه هذه المطالبة باعتراض ورفض المحافظين في مجلس النواب.

تزويج الطفلة الصغيرة تقليد قبلي مثل التحكيم وذبح الثيران وأخذ الرهينة

اللجنة الوطنية للمرأة ونظام الحصص (الكوتا)

اللجنة الوطنية للمرأة قدمت طلبا بإضافة مادة إلى قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية

اللجنة تعول كثيرا على دعم المجتمع لقضايا المرأة

الدعوة لنظام الحصص (الكوتا) تمثل حلاً ضرورياً لمعالجة عدم التوازن في تمثيل المرأة

نص دستور الجمهورية اليمنية على حق المرأة في المشاركة في مختلف المجالات إلا أن الواقع المعاش تركها متخلفة من الممارسات التي تبرز باسم العادات والتقاليد تارة وباسم الدين تارة أخرى ويتجسد هذا بوضوح في إبعاد المرأة وعزلها عن المشاركة في شؤون المجتمع ،هذا التمييز القائم على أساس الجنس يشكل عائقا أمام المشاركة السياسية للمرأة ويحد من تواجدها وتمثيلها في مؤسسات صناعة القرار فلا تزال المرأة غير ممثلة في المؤسسات السياسية الرسمية بما يتناسب مع امكاناتها هذا التمثيل البسيط في المؤسسات السياسية يمثل بدوره انعكاسا لمحدودية مشاركة المرأة في الجهاز الإداري للدولة ولمعالجة هذا الموضوع

بادرت اللجنة الوطنية للمرأة إلى تبني بعض الحلول العملية لتحسين هذا الواقع ولمعرفة الجهود المبذولة في هذا الإطار استضفنا الاستاذة هدى عون مديرة إدارة السياسة باللجنة الوطنية التي استهلت حديثها بالقول:-

ذكرى النقيب

على ضوء التعديلات الدستورية المزمع مناقشتها في الوقت الحالي قدمت اللجنة الوطنية للمرأة صيغة قانونية لنظام الكوتا تمثلت في:-

تعديل قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية بإضافة مادة تنص على انه يجب على الأحزاب والتنظيمات السياسية عند تقديم طلبات الترشيح لعضوية مجلس النواب وعضوية المجالس المحلية أن تخصص للنساء نسبة 15 ٪ من طلبات الترشيح وإحظار اللجنة العليا للانتخابات بالدوائر التي خصصتها الأحزاب للنساء ولا تقبل اللجنة العليا طلبات الترشيح المقدمة من الأحزاب في تلك الدوائر إلا إذا كان المرشحون فيها من النساء

لماذا تم تحديد نسبة 15 ٪؟

تم ذكر 15 ٪ لأن أي حزب لا يستطيع بمفردة أن يفوز بكامل مقاعد البرلمان أو المجالس المحلية وأن كان يستطيع الفوز بالأغلبية ولكي تتوزع المقاعد على أكثر من حزب وتبعا لذلك فسوف تتضمن طلبات الترشيح للأحزاب كافة النسبة المخصصة للنساء وتستطيع النساء الحصول على نسبة 30٪ كاملة أو أكثر عن طريق الانتخاب والمنافسة من مواقع صنع قرار للنساء سواء كان ذلك في البرلمان أو في المجالس الأخرى والتزاما بالاتفاقيات الدولية والتي وقعت عليها بلادنا إنصافا للمرأة اليمنية .

ما هي توجهاتكم المستقبلية في هذا الإطار؟

وضعنا خطة عمل للفترة القادمة تهدف إلى كسب الدعم والتأييد والمناصرة وننوي عقد الكثير من الاجتماعات مع القيادات الحزبية لمعرفة توجهاتهم في إشراك المرأة في خططهم وبرامجهم السياسية ومدى التزامهم بإقرار الصيغة المقترحة لنظام الكوتا من قبل اللجنة .

بالإضافة إلى أننا سنقوم بتنظيم حلقات نقاش ولقاءات لخطباء المساجد وبعض الإعلاميين لكسب دعمهم ومناصرتهم لنا بإيصال المرأة إلى مواقع صنع القرار لان الواقع يكشف أن الدعوة لنظام الحصص في زيادة نسبة النساء في مواقع صنع القرار تمثل حلا ضروريا أن لم يكن الخيار الأوحد لمعالجة الاختلال وعدم التوازن في تمثيل المرأة لتجاوز الصعوبات المتعلقة بمنظومة القيم الاجتماعية والثقافية التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة العامة وخاصة العمل السياسي و معالجة آثار التراكمات التاريخية والاجتماعية التي اقصت المرأة عبر عقود تاريخية موغلة في القدم وبالتالي فإن المعالجة عبر تغيير أنماط السلوك والممارسات ستحتاج إلى عقود وعهود طويلة .

ويجدر التنويه هنا إلى أن الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة قد تضمنت هذا الاحتياج للمرأة كمطلب استراتيجي سعت كل النساء للالتفاف حوله وناشدت القوى السياسية ودعاه حقوق الإنسان لدعمه ومساندته عبر لجنة التنسيق التي أنشأتها لهذا الغرض.

كما تضمن النص المقترح طلبات الترشيح ولم يذكر قوائم الترشيح لان طلبات الترشيح يتم تقديمها طبقا لقانون الانتخابات ولا يتم تقديمها بقوائم جماعية.

ما هي آخر الأنشطة التي تبنتها اللجنة الوطنية للمرأة لدعم وصول النساء إلى مواقع صنع القرار وتعزيز مشاركتها السياسية؟

عقدت اللجنة الوطنية للمرأة عدة اجتماعات للمحور السياسي الذي شكلته قبل سنوات والمكون من عضوات اللجنة في بعض الدوائر الحكومية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني شارك فيها بعض القانونيين و ممثلون عن الأحزاب السياسية وإعلاميون عرض فيه المقترح لنظام الكوتا الذي أعدته اللجنة مسبقاً بغية الاستفادة من أرائهم ومن جهة أخرى قامت اللجنة بإعداد رسائل لكافة القيادات السياسية والحزبية لإقرار الصيغة المفتوحة تجسيدا لمبادرة فخامة رئيس الجمهورية بتخصيص 15 ٪